مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

الافتراض النحوي في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

م.د رشيد كريم مجيد علي
وزارة التربية – مديرية تربية صلاح الدين – قسم تربية الإسحاقي– متوسطة الرحمن للبنين
alrahmanllbnen@gmail.com

الملخص

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن النحو العربي من العلوم التي نشأت لخدمة كتاب الله تعالى ولسان رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد اعتنى العلماء بتأصيل مسائله وتقعيد أبوابه، ثم ظهر عند بعض الأئمة اتجاه يتجاوز حدود الصناعة إلى البحث في مقاصد التراكيب وما وراءها من دلالات. ويُعَدّ الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية من أبرز من سلك هذا المنحى، إذ لم يقف عند ظاهر القواعد بل توسّع في استعمال الافتراض النحوي أداةً لفهم النصوص وإيضاح المعاني.

ويُراد بالافتراض النحوي: ما يتصوره النحوي من احتمالات تركيبية أو صيغ لغوية لبيان قوة القاعدة أو ضعفها، أو لتوضيح أثرها في المعنى والسياق. وقد أفاد الشاطبي من هذا المنهج في استكشاف إمكانات اللغة، وربطها بالجانب المقاصدي الذي يميز منهجه عامة.

وانطلاقًا من هذا، جاء هذا البحث بعنوان: الافتراض النحوي عند الإمام الشاطبي، وجعلته في ثلاثة مطالب أساسية: المطلب الأول: الافتراض في الأفعال، والمطلب الثاني: الافتراض في الأسماء، المطلب الثالث: الافتراض في الأدوات.

وبذلك يسعى البحث إلى إبراز قيمة هذا المسلك عند الشاطبي، وبيان ما أضافه إلى الدرس النحوي من عمق ودقة وربط بالمعاني والمقاصد.

الكلمات المفتاحية:(الافتراض النحوي، كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

The Concept of Hypothetical Analysis in the Book "Al-Maqasid "al-Shafiyah fi Sharh al-Kholasah al-Kafiyah

Dr. Rashid Karim Majid Ali
Ministry of Education - Salah al-Din Directorate of Education - Al-Isfhaqi Education Department - Al-Rahman Secondary School for Boys
alrahmanllbnen@gmail.com

Abstract

Praise be to God, who taught humanity through the pen, teaching them what they did not know, and peace and blessings be upon the most eloquent of those who spoke Arabic, our Prophet Muhammad, and upon his family and companions.

Arabic grammar is one of the sciences that emerged to serve the Book of God and the language of His Messenger (peace and blessings be upon him). Scholars devoted themselves to establishing its principles and systematizing its rules. Then, some scholars developed an approach that transcended the formal rules of grammar, delving into the intended meanings of linguistic structures and their underlying implications. Al-Shatibi (d. 790 AH) in his book "Al-Maqasid al-Shafiyah fi Sharh al-Kholasah al-Kafiyah" is considered one of the most prominent figures who followed this approach. He did not limit himself to the literal interpretation of grammatical rules, but rather expanded their application, using hypothetical analysis as a tool for understanding texts and clarifying meanings.

Hypothetical analysis refers to the hypothetical scenarios or linguistic structures that a grammarian considers to demonstrate the strength or weakness of a rule, or to clarify its impact on meaning and context. Al-Shatibi utilized this method to explore the potential of the language, linking it to the semantic and pragmatic aspects that characterize his approach.

Based on this, this research paper, entitled "Hypothetical Analysis in the Work of Imam al-Shatibi," is divided into three main sections: Section One: Hypothetical Analysis of Verbs; Section Two: Hypothetical Analysis of Nouns; and Section Three: Hypothetical Analysis of Particles.

This research aims to highlight the value of this approach in the work of

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

al-Shatibi, and to demonstrate the depth, precision, and semantic and pragmatic richness that he added to the study of grammar.
Keywords: (Syntactic assumption, the book "Al-Maqasid al-Shafiyah fi Sharh al-Kholasa al-Kafiyah").

أهداف البحث

إنَّ أهمية البحث تكمن في الكشف عن مفهوم الافتراض النحوي عند الإمام الشاطبي، وبيان دور الافتراض في تحليل الأفعال عنده، و توضيح كيفية توظيف الافتراض في الأسماء، وإبراز أثر الافتراض في دراسة الأدوات النحوية، وتتبع المنهج المقاصدي للشاطبي من خلال تطبيقاته النحوية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في قلة الدراسات التي تناولت منهج الإمام الشاطبي النحوي من زاوية الافتراض، رغم أن كتابه المقاصد الشافية غني بهذه التطبيقات، مما يطرح السؤال: كيف وظّف الشاطبي الافتراض النحوي في أبواب الأفعال والأسماء والأدوات؟

أهمية البحث

إنَّ هذا الموضوع يُسهم في إبراز جانب جديد من شخصية الإمام الشاطبي العلمية، بعيدًا عن شهرته في علم المقاصد والأصول، ويضيء جانبًا مهمًا من التراث النحوي قلّ من تناوله بالدراسة، ويربط بين الصناعة النحوية والمقاصد اللغوية والبلاغية، ويقدّم مادة علمية للباحثين في الدراسات اللغوية والنحوية، ويوضح أثر الافتراض في توسيع دائرة الفهم للنصوص الأدبية والتراكيب اللغوية.

المطلب الأول: تعريف الافتراض لغة واصطلاحاً

الفرض لغة

قال الخليل:((الفَرْضُ: الحَزُّ للفُرْضَة في سِيَةِ القَوْسِ والخَشَبَة)) (الفراهيدي، الخليل بن احمد، (ت: ١٧٠هـ) معجم العين، دار ومكتبة الهلال. الخليل، معجم العين : ٧/ ٢٨).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

وأمَّا من حيث التأصيل فذكر ابن فارس(ت: ٣٩٥) (فَرَضَ) الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَضَّادُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرٍ فِي شَيْءٍ مِنْ حَزٍّ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْفَرْضُ: الْحَزُّ فِي الشَّيْءِ، وَمِنَ بَابِ اشْتِقَاقُ الْفَرْضِ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَهُ مَعَالِمَ وَحُدُودًا، وَمِنَ الْبَابِ مَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نَفَقَةٍ لِزَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ شَيْءٌ مَعْلُومٌ كَالْأَثَرِ فِي الشَّيْءِ . (ابن فارس، أحمد، (ت: ٣٩٥ هـ)، مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٩٧٩م : ٤/ ٤٨٨).

وفي الوسيط افترض الباحث اتخذ فرضًا ليصل لحل مسألة، (مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر، محمد النجار) المعجم الوسيط، دار الدعوة : ٤٦٧) ﴿**قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**﴾. [سورة : التحريم:٢] .

اصطلاحًا:

قال الكفوي(ت: ١٠٩٤هـ) الفرض ((هو الذي لا يطابق الواقع، ولا يعتد به أصلاً، ومراد القول بالفرض في قولهم: الجزء الذي لا يتجزأ لا يقبل القسمة لا كسراً ولا وهماً، ولا فرضاً، هو التعقل لا مجرد التقدير)) (الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى، (ت: ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة ، بيروت: ٦٩٠).

والفرض عند الحكماء ((وهو ، التجويز العقلي ، أي الحكم بجواز الشيء)) (صليبا، د. جميل، المعجم الفلسفي، (فرض) : ١٤٢/٢).

وعرَّفَ الدكتور رائد عبد الله حمد السامرائي الافتراض تعريفًا جامعًا مانعًا فقال: ((هو تصور ذهني يقدره العالم لمسألة نحوية، لها معالم وحدود ، يقبلها الواقع اللغوي ، وخاضعة للفحص والتجريب ، للتأكد من صحة المفترض أو عدمه ، فيستنبط منه الحكم)) (السامرائي،٢٠١٨: ٥).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

المطلب الأول الافتراض النحوي في الأسماء

الافتراض في تسمية المذكر للمؤنث

افترض الشاطبي أنَّه لو جعل صفة المذكر للمؤنث كيف تعرب هذه الصفة فقال: ((فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة؛ لكان الإلحاق بباب سكران أولى من الإلحاق بباب سيفان، لقلة هذا وسعة ذاك)) (ابن عقيل، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ : ٩/٣). فبيَّنَ أن هذه الصفة تمنع من الصرف؛ لأن استعمالها قليل ونادر ففرق بيَّنهما في الصرف وعدمه ، وَبَيَّنَ أبو حيان موقف البصريين و الكوفيين في هذه المسألة فقال :((وأدى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث والعكس، فقال بعض أصحابنا: لا يجوز ذلك عند الكسائي، ولا الفراء، ولا أحد من البصريين)). (الأندلسي ت: ٧٤٥ هـ ، ط١/ ١١٢).

الافتراض في تقديم الرتبة

وافترض الشاطبي في موطن آخر فقال: ((ألا ترى أنك لا تقول: موسى ضرب عيسى، لأجل اللبس، وقد اتّصل الفعل بمرفوعه، وهو إما عيسى إن فرضت موسى مفعولًا، وإما ضمير موسى إن فرضتَه مبتدأً، وقد اقتضى كلامُه جَوازَ مثل هذا، وأنّ موسى إذا فرضته مفعولًا لا يلزم تأخيره، وليس كذلك، بل يلزم تأخيره)) (الشاطبي، ت: ٧٩٠هـ).

وضح الشاطبي أنه ليس من الصواب أن تقول:(موسى ضَرَبَ عيسى)، وبينَّ الحجة أنه خوفا من أمن اللبس عند السامع في التمييز في رتبة موسى بين الفاعلية أو مبتدأ.

الافتراض في التسمية بالعاطف والمعطوف

وافترض الشاطبي لو سمي رجلاً بالعاطف والمعطوف بأي صورة كان حكمهما فكيف يكون الحكم بعد دخول النداء عليهما فقال :((لو سميت رجلاً بزيدٍ وعمرو، ثم ناديته لكنت قائلا: (يا زيدًا وعمرًا) ، فتنصب وجوبا كما تنصب المطولات، فمسالتنا بهذه

المثابة من كل وجه، لأن الاسمين معًا هما الاسم المثنى المنادى، فلو باشرا حرف النداء لانتصبا، وعلى هذا يبنى حكم عطف البيان، لأن مجموعهما هو المعطوف، وقد كانا في المثال تابعين لمنصوب، فلا يصح فيهما غير النصب)). ((الشاطبي، ٥/٥٧).

وافترض في موطن آخر فقال :((إذا سميت بـ (زيدٍ وعمروٍ) فإنك تقول: يا زيدًا وعمرًا، ليس غير، فصار مثل ندائك ثلاثًة وثلاثين رجلاً، فإنك تقول على كونهما كالشيء الواحد: يا ثلاثًة وثلاثين، وهو أحد القولين، وعلى كونهما أشياء منفصلة متعددة: يا ثلاثة والثلاثون، وهو قول الفارسي)). (الشاطبي، ٥/ ٣٠٤)

وأما (تركيب العطف) ((كما لو سميت رجلا بـ (عمرو وطلحة) فلا يرخم أيضا، لأنه في النداء معرب كالمضاف إليه والمنكر.

وأيضا، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هي في آخر الكلمة المركبة مع ما قبلها فلا تقول: يا عمرًا وطلح، ولا: يا زيدًا وحمز)) (الشاطبي٥/ ٤١٤).

(تركيب المزج) فكما إذا سميت رجلا بـ (خمس عشرة) فإنك لا تقول: يا خمس عشر، فتحذف الهاء، وإنما تقول: يا خمس، إذا رخمت فتحذف العجز. (الشاطبي٥/٤١٣).

الافتراض في تسمية المؤنث بالصفة

إذا سميت امرأة بنحو: عقاب، أو عقرب، أو أرنب، أو ذراع، فهذا كله ممتنع الصرف في المعرفة، لأن الرباعي يقوم الحرف الرابع فيه مقام هاء التأنيث؛ والدليل على ذلك أن الثلاثي إذا صغر ردت إليه التاء، فقلت في (هند): هنيدة، وفي (دعد): دعيدة، وفي (نعم): نعيمة، إلا ما شذ. (الشاطبي ٥/٦٢٧) ، وذكر لو سمينا رجلًا بمؤنث على ثلاثة أحرف: كقدم، وسقر، فليس فيه إلا الصرف لخفة التذكير.

وأجاب ابن الضائع: بأن تسمية المؤنث بالمؤنث، أو المذكر بالمذكر، ليس فيه شبه العجمة، لأنك سميت الشيء بما يلائمه، كتسمية العربي بالعربي، وأما إذا سميت

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

المؤنث بالمذكر فقد سميت الشيء بما لا يلائمه، فأشبه الأعجمي. (الشاطبي، ٥/ ٦٣٢).

إذا سميت امرأة بـ (ديزٍ) مقلوب (زيد) فيكون فيه الوجهان. نقصه من هذا الفصل حكم المذكر إذا سمي بمؤنث كرجل يسمى بـ (قدر) أو (ذراع) أو نحو ذلك.

وإنما ترك ذكره لقلته في كلام العرب، ولذلك لا تجدهم أكثر الأمر يذكرون فيه الأعلام إلى مع فرض التسمية، لعدم مجيء ذلك من كلام العرب، أو لندوره، فلذلك لم يضحفل به في هذا النظم المختصر. (الشاطبي، ٥/ ٦٣٨).

وذكر لو سميت بسفرَج المحذوف من (سَفَرْجَل) لقلتَ في التكسير: سفارِجُ، وفي التصغير: سُفَيرج لا غير، ولا يجوز أن تقول: سَفَاريج، ولا سُفَيريج إلا على من قال ضرورة، (الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية : ٧/ ٢٨٦)، كقول الشاعر: الفرزدق

تَنْفِي يداها الحصى في كلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

(الفرزدق، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م: ٥٧٠).

وقال سيبويه: ((ولو سميت رجلاً (جِدَارين) ثم حقرته لقلتَ: جُدَيْران، ولم تثقل؛ لأنك لست تريد معنى التثنية، وإنما هو اسم وحد".

وعلى هذا الحد لو سميت بحصيرين أو قَبُولَين لقلت: حُصَيْران، وقُبَيْلان، إلا في التثنية ما فيه التاء، فإن سيبويه والمبرد يتفقان على التشديد، فيقولان في (دَجَاجتان): دُجَيِّجَتَان، سميتَ أو لم تُسَمِّ، كأن الاسم إذ ذاك مما آخره التاء، وقد تقدم أن التاء لا يعتد بها كياءي النسب، فهذا داخل في ذلك الموضع، لا ههنا)) (الشاطبي،٧/ ٣٣١).

المطلب الثاني: الافتراض النحوي في الأفعال

افترض الشاطبي إذا سميت رجلا بالفعل الماضي نحو: انفعلَ، وافتعلَ، وفَعلَ، وفُعلَ وما أشبه ذلك، إذ لا فرق بين الشبه بالمبنى والوقوع موقعه في إيجاب البناء، كما لم يكن بينهما فرق بالنسبة إلى الحرف، لكن العرب إنما يوجب شبه الفعل عندها منع

الصرف فقط، ولا يوجب بناء البتة فكذلك وقوعه موقعه لا يوجب بناء، وأيضا قد وجدنا الأسماء تقع موقع الفعل المبني، ولا يوجب ذلك بناء، وذلك اسم الفاعل إذا كان صلة للألف واللام فإنه غنما عمل هنالك وإن كان بمعنى الماضي لوقوعه موقعه كذلك ينبغي أن يبنى، لكن العرب لم تفعل ذلك، فدل على أن الوقوع موقع الفعل المبني لا يوجب بناء البتة، بهذا المعنى استدل الشلوبين على عدم صحة ما ذهب إليه السيرافي وغيره. وأما المضارعة لما وقع موقع المبني فذلك في: جعار وسَفَار، حيث أشه نزال، وهذا الشبه يقول به الناظم على طريقته في نزال، لأن مشبه المشبه مشبه كما تقدم وأما كثرة موانع الصرف فهو مذهب المبرد في جعار ونحوها قال: بنيت لأنها معرفة مؤنثة لا تنصرف فزادها العدل ثقلاً. (الشاطبي، ٩٦/١).

وَوَضَّحَ المبرد استعمال مَنْ سمي بـ (أحمر) أيصرف أم لا يصرف ؟ فذكر أنه قيل لَهُ: إِن (أَحْمَر) أشبه الْفِعْل وَهُوَ نكرَة، فَلَمَّا سمينا بِهِ كَانَ على تِلْكَ الْحَال، فَلَمَّا رَددته إِلَى النكرَة عاد إِلى ما كان عليه لَا ينْصَرف؛ وبين هَذَا قَول النَّحْوِيين، واعترض عليهم برأيه إذ ذكر وَلست أرَاهُ كَمَا قَالُوا فهو يرى إِذا سمى بـ(أحمر) ، وَمَا أشبهه، ثمَّ نكر لِأَن ينْصَرف؛ لِأَنَّهُ امْتنع من الصّرْف في النكرَة؛ لِأَنَّهُ نعت، فَإِذا سمى بِهِ فقد أزيلت عنه الصفة ، وتلبس بالأسمية، وذكر َ هَذَا قَول أَبى الْحسن الْأَخْفَش، و وهو يؤيده ويرى لا يجوز في الْقيَاس غَيره. (المبرد، ت: ٢٨٥هـ) (المقتضب، ٣١٢/٣)، (ابن الشجري، وضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، ت: ٥٤٢هـ)، (الأمالي، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م: ٢١٣/٣)، (ابن سيده، ت: ٤٥٨هـ)، (المخصص ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م: ١٧٦/٥).

وافترضَ ابن هشام اللخمي(ت: ٥٧٧هـ) إذا سمينا رجلا بـ(أسود) يحمل على من سمي بـ(أحمر) في الاستعمال فقال :((ولو سَمَّيْتَ رجلاً بأحمر أو أسود لقلتَ في جمعه: الأحمرون ، والأسودون، والأحامر، والأساود)). (اللخمي ت: ٥٧٧هـ)، (المدخل ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م : ٥٣).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

وافترض الشاطبي لو سميت بضرب المستتر فيه الضمير حكيت كما تحكى الجمل، ولو سميت بقولك: (ضربَهُ)، حكيت أيضا، فإن حذفت الضمير المنصوب أعربت، وإن كان أصل الحذف اختصارًا، وذلك دليل على: عدم اعتباره، وعلى اعتبار ضمير الرفع، وقد فرق ابن خروف وغيره بين المضمر والمحذوف بما لم يحضرني الآن، فما أشار إليه الناظم صحيح لا شك فيه إلا أن حصره مواضع الاستتار نظرًا وهو أنه إما أن يريد حصر مواضع الاستتار الواجب، وإما أن يريد حصر مواضع الاستتار مطلقا، فإن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، ومنها ما يجوز استتاره وظهوره، ومنها ما يمتنع استتاره، أما هذا الأخير فهو ما تكلم فيه أولاً . (الشاطبي، ١/ ٢٨٠).

وافترض لو سميت (بضارب زيد أو بصاحب عمرو)، إذ لا يصح دخول الألف واللام على المضاف وإن فرضت صلاحيته للمح الأصل فيه. (الشاطبي، ١/ ٥٧٣).

وبين ذلك كما أن الفعل الذي أوله همزة وصلٍ إذا سمى به قطعت فقلت: (جاءني أقتل وإضرب ، ولو كانت في تقدير الانفصال لقالوا: (يا الله) موصول الهمزة، فهذا! وجه ما جاء فيه.

ومن المستثنيين محكي الجمل، يعني به المنادى المسمى بالجملة التي تلزم حكايتها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميت رجلاً بقولك: الرجل قائم، فإنك تقول: يا الرجل قائم، قال سيبويه: لأنه بمنزلة (تأبط شرًا) لأنه لا يتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضه في بعض، يعني أنه جملة يجب أن تحكى ولا تغير عن حالها. (الشاطبي ٥/٢٩٠).

وافترض في الأفعال الناقصة فقال: ((كان زيدُ قائما، لا يسمى في العرف الجاري فاعلًا لفقد التمام في كان، وإن سمى فاعلا كما فعل سيبويه فتجوَّز في العرف. ولو فرضت كان تامّة، كان زيدُ فاعلًا؛ لأنه إذ ذاك يكتفى به كما يكتفى أتى بزيد في مثال الناظم)). (الشاطبي، ٢/ ٥٣١).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

وافترض لو سمينا رجلا بهذه الأفعال فقال : ((تدرأ، ويرمع، ويعمل، وإصبع وأصبع وأبلم، وأصبع، ودئل، ورئم، وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء، فإذا سميت رجلًا بواحد منها لم تصرفه، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فرع عن الاسم، وكذلك إذا سميت بشيء من الأفعال الموازنة لهذه لم تصرفه أيضا، كما لو سميت بأكرم، أو أكرم، أو أكرِمْ، أو نحو ذلك، وقد سموا: يزيد، ويشكر، وتغلب، ويعمر، فمنعوا الصرف، فكذلك ما كان مثلها)) (الشاطبي ٥/ ٦٥٠).

وافترض إذا سميت بـ (ضَرَبَ) بعد أن خففته فقلت: (ضَرْبٌ)، وفي (علم): (علمٌ)، فإنك تصرفه، وكلها على وزن (فُعْل)، وقد تقرر أن (فعل) لا ينصرف علمًا للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة. (الشاطبي٥/ ٦٥٢).

إذا سميت بـ (ثلاث ورباع وأخر) ونحو ذلك، فإنه إذا سمي به أثرت العلمية لمنافاة الوصف لها، وكذل كل ما منع من الوصف، كبناء (أفعل) وزيادتي (فعلان)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع زيادتي (فعلان) إلا العلمية، فأثرت، ولولاهن، لانصرف مع فرض زوال الوصفية. (الشاطبي، ٥/ ٦٨١).

إذا سميت بـ (يغزو، ويدعو): هذا يغزٍ، وهذا يدعٍ، ومررت بيغزٍ ويدعٍ، قلبت أولا الواو ياء، لأن الواو المضموم ما قبلها لا تقع في أواخر الأسماء المعربة، وإن اقتضى ذلك قياس رفض، فصار كـ (يقضي، ويرمي) مسمًى به. وأنت تقول فيه: هذا يقضٍ، ومررت بيقضٍ، وهذا يرمٍ، ومررت بيرمٍ، (الشاطبي، ٥/٦٨٢). إذا سمَّيتَ بـ"قُل" رددتَه إلى أصله، فقلتَ: هذا قولٌ يا فتى.

وقال الشاطبي : ((ألا ترى: أنَّا إذا سمينا بـ "نَزَالِ" فصلح للتَّأثر لم يبق بناؤه على اللزوم، بل صار فيه وجهان بلحظَين مُختلفين، فالبناءُ لأجل الشبَه بأصله، والإعرابُ اعتبارٌ بحاله من كونه قابلًا للتأثر للعامل، وليس اسمًا للفعل)). (الشاطبي، ١/ ٨٥).

المطلب الثالث: الافتراض النحوي في الحروف

افترض الشاطبي إذا سميتَ بـ (ما) أو (لا) أو (ها) التنبيه، فأنت تقول: (هذا

ماءٌ) و(لاءٌ) و(هاءٌ) ، فتحكم على الألف بالانقلاب، لكن تكون مجهولة الاصل يمكن انقلابها عن الواو أو عن الياء، فمثل هذا تقول في تصغيره: بُوَين ومُوَيّ ولُوَيّ وهُوَيّ، وكذلك إذا سميت بـ (غاق) أو غيره من أسماء الأفعال والأصوات. (الشاطبي، ٧/ ٣٦٧).

وافترض إذا سمَّيت بـ"رُبَ" المخففة، ثم نسبت، فإن شئت لم ترد المحذوف، وإن شئت رددت الباء، وإذ ذاك لا بد من الإدغام، فتقول: رُبِّيٌّ. (الشاطبي، ٧/ ٥٥٨).

وافترض المبرد إذا سميت رجلاً أَو شَيْئا غَيره بحرفين أَحدهمَا مضموم إِلَى الآخر لم يكن فِي ذَلِك إِلَّا الْحِكَايَة، نحو (رجلٌ) سميته: بـ(إِنَّمَا) فنقول: (هَذَا إنما) و (إِنَّمَا قد جَاءَ) و(جاءَ إنما)، (ورأيتُ إنَّما)، ومثله إن سَمَّيتَ بـ(لعلَّما) أَو (لَعَلَّ) وَحدهَا ؛ إذ يعلل ؛ لِأَن ضمت إليها اللَّام ؛ لوِ أَن أحد الحرفين ضم إِلَى الآخر فَإِن غيرناه ذهب الْمَعْنى ، وَلَو سميناه بـ (إِنَّ) وَحدهَا، أَو بـ(علَّ) ، أَو بِحرف غير ذَلِك وَاحِد؛ لأعربته وغيرت ؛ وعلل لِأَنَّهُ يكون بِمَنْزِلَة الْأَسْمَاء ، نحو: (باءٌ) فنقول: (هذا باءٌ ، ورأيتُ باءً، وسلمتُ على باءٍ) ، إِلَّا أَن نُرِيدُ الْحِكَايَة ؛ فَإِن أردْنا ذَلِك جَازَ ، نَحْو قَوْلنا: (هَذَا إِنْ فَاعْلَم) ، و نحمل عليه (علَّ) وَمَا كَانَ مثلها ، وافترض إن سمينا(إِنَّ زيداً) ، فلا يجوز غير الحكاية وبيَّن ؛ لِأَن (إِنَّ) بِمَنْزِلَة الْأَفْعَال فَالْقَوْل فِيهَا كالقول فِي (تأبطَ شرًا) وَنَظِير مَا قاله فِي باقي الْحُرُوف ، إِذا كَانَ مُفردا. (المبرد، المقتضب : ٤/ ٣٢).

وكقول الشاعر: أبو زيد الطائي:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ ... إِنَّ لَيْتًا وإِنَّ لَيْتاً لَوًّا عَناء

(سيبويه، ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م : ٣/٢٦١)، (المبرد، المقتضب : ٤/ ٣٢)، (البغدادي، ت: ١٠٩٣هـ)

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

خلاصة افتراض المبرد أن ما سمي به مدغمًا(أي حرفًا ضم بعضه إلى بعض) كما مثل المبرد بـ(إنمَّا) فيعرب هذا المسمى على الحكاية، أي: على ما هو عليه، وإن سمي بحرف لا يضم إليه غيره، كما افترض المبرد بـ (الباء) يعرب حسب موطنه من الجملة أو يعرب على الحكاية جوازاً، وهذا الذي افترضه المبرد إذ عمل به على القياس ؛ وإن هذا المُفتَرَض نقل إلى اسم ، فأصبح يعامل معاملة الأسماء، وإن سَمَيَّتَ بالحرف مع الاسم (إنَّ زيداً)، فيعرب على الحكاية ؛لأن المبرد قاسَ هذا التركيب على ما سمع من العرب كـ(برقَ نحره ، وتأبطَ شراً) وغيرها من التراكيب المسموعة عن العرب.

وافترض بعده السيرافي إنَّ كل حرفين، أو اسمًا وحرفًا، أو فعلًا وحرفًا، ضم أحدهما إلى الآخر؛ فسميت به حكيت لفظه قبل التسمية، ولا يغير؛ لأنه يشبه بالجمل كرجل سميته: (إنَّما ، وأنَما ، وكأنَّما ، وحينَما، وإمَّا) من قولك: (إمَّا أن تفعل) وهي إما التي بمعنى (أو) وأمثلها عند سيبويه (إن) ضمت إليها (ما) فحذفها الشاعر فقال:

لقد كذبَتْكَ نفسُك فاكْذِبَنْهَا ... فإنْ جزعًا وإن إجمال صبر.

البيت بلا نسبة في (البغدادي١١/ ١١٠).

وذكر السيرافي أن (ما) في (إنَّما) و (حيثُما) وما أشبه ذلك لا تكون بمنزلة (موت)، في (حضرَ موتٍ) ، فيجعلا كاسمين ضم أحدهما في الآخر؛ لأن العرب قالت: (حيثُما)، فلم يغيروا ضمة الثاء لدخول (ما) عليها، ولو كان بمنزلة (حضرَ موت) لفتحوا (الثاء)، والذي يقول (حيثُ) مفردة يدعها على فتحتها، ومثلها إن سَمَيَّتَ بـ (إما) من قولك: (أمَّا أنت منطلقا انطلقت معًا) ؛ لأن أصلها (أن) ضمت إليها (ما)، وافترض إن سَمَيَّتَ بـ(إلّا) و(إمَّا) ، في الجزاء فهي حكاية لا غير ؛ لأن أصلها (إن) ضمت إليها (لا)، و (ما)، وإن نصبت بـ (ألا) مخفضة التي في الاستفهام أو (أما) حكيت؛ لأنها ألف الاستفهام

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

دخلت على (لا ، و ما) ، وإن سميت بـ(إلا) لتي للاستثناء أو (حتى) فإنهما اسمان غير محكيين وعلل ؛ لأن كل واحد منهما لم يركب من حرفين، وذكر وأكثر البصريين إلى أنه لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة، ويشير السيرافي في افتراضه أن نجعل الألف فيه كألف التأنيث إذا سمي به؛ لأنه أكثر الألفات الزوائد في مثل هذا البناء إنما جاءت لتأنيث، وأجاز بعضهم أن نجعل الألف في (إلا) ، كألف (معزى)، والألف في (حتى) كألف (أرطى)، فتصرفه في النكرة، وأراه لم يوضح القياس الذي نتخذه في الاستعمال بين المهموز ، وغير المهموز في افتراضه .

ويعتقد إذا سَمَّيَتَ بـ(أما) من قولنا : (أما زيدٌ فمنطلقٌ) ؛ لأنه ليس بمركب، فلا يكون حكاية، وهي بمنزلة (شروى) في الألف؛ أي أنها بمنزلة ألف التأنيث، وإن سَمَّيَتَ رجلًا من قولنا (ألا إنه منطلقٌ) أو بـ (أما) من قولنا: (أما إنهُ طريفٌ) لم نحكه؛ لأنه بمنزلة (قفا، ورحا) ؛ لأنه ليس بمركب، وإن سميته بـ(لعلَّ ، أو عساكا) قال الشاعر: رؤبة بن العجاج

يا أيتا علك أو عساكا . (سيبويه، ١/ ٣٨٨)، (المبرد، المقتضب: ٣/ ٧١).

والكاف في (كأن) و(ذا) دخلت على ما بعدها، و(الكاف) في كذلك (وذلك) لحقت للمخاطبة، وكذلك (التاء) في (أنت) ، وافترض لو سَمَّيَتَ رجلاً بـ(أنتَ) لحكينا ، وإن سَمَّيَتَبـ(هذا) أو(هؤلاء) حكينا إذ يبين؛ لأن (ها) ضم إلى ما بعده، وافترض لو سَمَّيَتَ رجلا بـ(لوما) حكيته، ويذكر أنه احتج سيبويه لذلك بقول بعض العرب (لا من أين يا فتى) فحكى و مثل هذه الافتراضات لا توجد عند المحدثين. (السيرافي ت: ٣٦٨ هـ).

خلاصة افتراضات إنه إذا افترض أحد من النحويين بتسمية رجلاً أو امرأة بشيء مما ذكره السيرافي من أدوات أو ضمائر فأصَّل القاعدة لهذا فذكر أنه يعرب على الحكاية، وأراه يتبع المبرد في هذا الافتراض، ثم علل لبعض الأدوات كـ (إنما) والأسماء كـ

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

(حيثما) ، إنهما لا يشبهان مما سمي به مركباً كـ (حضر موت) ؛ والسبب لأنهما نطقت به العرب مجتمعه، فتخالف مما ضم بعضه إلى بعض وسمي به .

وبين في افتراضه مما سمي به نحو (حتى ، وإلا) التي للاستثناء فيعرب مما سمي به من هذا القبيل بالحركات الثلاث بتأثير العامل عليه ، ويمتنع الإعراب على الحكاية مطلقاً، وعلل عن ذلك بسبب عدم ضم بعضه إلى بعض الآخر، وذكر السيرافي أن البصريين لا يصرفون مما سمي بـ (حتى، وإلا)، لا في النكرة ولا المعرفة.

وافترض ابن جني رجلًا سميته ب(لعلّ) فإنك تحكي الاسم؛ لأنه حرف ضمّ إليه حرف، وهو (عَلَّ) ضمت إليه (اللام) ؛ كما أنك لو سميته بـ(أنتَ) لحكيته أيضًا، فقلت: (رأيتُ أنتَ ولعلَّ) ، فكانت الفتحة في التاء بعد التسمية به هي التي كانت فيه قبلها، لكنك إن سميته بـ(أُولاءِ) أعربته فقلت: (هذا أولاءٌ) ، و(رأيتَ أولاءً) و(مررت بأولاءٍ) ، فكانت الكسرة؛ لأن فيه إعرابًا لا غير؛ لأن (أولاءِ) اسم مفرد مثاله فعال كـ(غرابِ ، وعقابِ). (ابن جني ت٣٩٢هـ)

إذاً فإنَّ ابن جني استعمل القياس في (لعلَّ) على (أنتَ) ثم جعل كلا الاسمين معربين على الحكاية أي المقيس والمقيس عليه ، ثم افترض في التسمية باسم الإشارة (أولاءِ) من غير (هاء) التنبيه ففصل وذكر بأنها تعرب بالحركات الثلاث ، ولو افترض بالتسمية مع (الهاء) كان ذكر أنها تعرب على الحكاية ، والدليل ؛لأنه حرف ضمّ إليه اسم.

وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت ب(إب) أو (إد) و (إج) وهي الحروف المتقطعة من اضرب واقعد واخرج قلت إب وإد وإج فإذا وصلت ذهبت ألف الوصل فقلت ذهب بٌ وجاء دٌ ومر جٌ وما أشبه . (الشاطبي، ٢٤٦/٨).

إذا سميت بالفعل الماضي الذي اتصلت (به) وكان خاليا من الضمير، فتقول في "ضربت" مسمى به: ضربه، كما تقول: شجره". فهذا كله مما يقوى أن الهاء ليست

كغيرها مما تقدم. (الشاطبي، ٩/ ٢٧٤).

((ألا ترى أنك لا تقول: موسى ضرب عيسى، لأجل اللبس، وقد اتّصل الفعل بمرفوعه، وهو إما عيسى إن فرضت موسى مفعولًا، وإما ضمير موسى إن فرضتَه مبتدأً، وقد اقتضى كلامُه جَوازَ مثل هذا، وأنّ موسى إذا فرضته مفعولًا لا يلزم تأخيره)). (الشاطبي، ٢/ ٦٠١).

بأن المسألة عنده مفروضة فيما كان له أصل ثابت، لكن لم يدل دليل على كونه واواً أو ياء، فيخرج عنه ما ليس له من الألف أصل انقلبت عنه، بل هي أصول بأنفسها، كما إذا سميت بـ (ما) و (لا) و (ها) على مذهبه في التسهيل. (الشاطبي، ٧/ ٣٦٦).

وذكر ألا ترى أن (من) و (عن)، ونحوهما على حرفيين حقيقة، فإذا سميت بواحد منهما تركته على حاله ولم تحتج إلى حرف ثالث كـ(يدٍ ، ودمٍ) ، بخلاف ما إذا سميت "بما" أو "لا" أو في أو "لو" أو نحو ذلك مما ثانيه حرف لين فإنك لا تتركه على حاله بل تزيد عليه حرفا ثالثا حتى يدخل في بنات الثلاثة لفظا، ليخرج عن وضع الحرف الأصيل له إلى وضع الاسم الأصل، فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق. (الشاطبي، ١/ ٧٥).

وعند سيبويه لو سميت بالـ (لاء) في قول من حذف الياء قلتَ لاء. (الشاطبي، ٢٤٢/٨).

وافترض الشاطبي : ((لو سميت بنحو(لو) أو(كي) لم تتركه على حاله حتى تضعف الياء والواو فيه هذا بخلاف ما أشبه الحرف من الأسماء المضمرات فإن المضمرات وضعت على أن تكون متصلة بما قبلها وغير مستقلة بأنفسها فاغتفروا فيه الحرف والحرفين، وأما المظهر فهو المقدم على الفعل والحرف ، وهو الأصل فيهما فرفعوه إلى الثلاثة وهو أعدل الأبنية وأما الفعل فلا يكون على حرف واجد في أصله ولا على اثنين لأن منه ما يضارع الاسم وهو المضارع وأيضا الفعل يتصرف مثل

الاسم ويبنى أبنية كما يبنى الاسم وهو يلي الاسم في الترتيب فألحقوه به ولم يجحفوا به بالاقتصار على ما دون الثلاثة إلا أن يحذفوا لعلَّة تجب ذلك بهذا المعنى وجه سيبويه مسألة الناظم)). (الشاطبي، ٨/ ٢٤٧).

الخاتمة

بعد البحث في كتاب المقاصد الشافية بحمد لله توصلت لهذه النتائج التي برز فيها الامام الشاطبي.

١. اتضحَ لي أن الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية لم يتعامل مع النحو على أنه مجرد قواعد شكلية.
٢. وجدت أن الشاطبي نظرته إلى النحو بمنظار مقاصدي يربط بين البنية اللغوية والمعنى المقصود.
٣. جعل الافتراض النحوي وسيلة لفهم النصوص، لا غاية في ذاته.
٤. أبرز دور النحو في تفسير القرآن الكريم والشعر العربي.
٥. جمع بين أصالة التراث النحوي الذي ورثه عن الأئمة وبين دقة التحليل والتأمل.
٦. كشف عن عمق وعيه بمستويات اللغة ووظائفها المتعددة.
٧. جعل الافتراض النحوي أداة تربط بين الصناعة النحوية والمقاصد البلاغية.
٨. أكد أن الغاية الكبرى من النحو هي خدمة البيان والإفهام.
٩. أسهمت جهوده في إثراء الدرس النحوي وإعادة ربطه بالمعرفة.
١٠. يعدّ الشاطبي حلقة واصلة بين النحو التقليدي والمقاربة المقاصدية التي تمنح اللغة روحها.

المصادر

١. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة(ت: ٥٤٢هـ)، الأمالي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٢. ابن جني، أبو الفتح ، عثمان، (ت٣٩٢هـ) الخصائص، الناشر: عالم الكتب بيروت.

٣. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: ٤٥٨هـ)، المخصص، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤. ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.

٥. ابن فارس، أحمد، (ت: ٣٩٥ هـ)، مقاييس اللغة، عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦. الأندلسي، أبو حيان ، محمد بن يوسف، (ت: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٧. الأندلسي، أبو حيان ، محمد بن يوسف، (ت: ٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١.

٨. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ) خزانة الأدب ولب لباب ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٩. السامرائي، الدكتور رائد عبد الله حمد، الافتراض النحوي عند الفراء ، بحث في مجلة سر من رأى، جامعة سامراء (٢٠١٨) .

١٠. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:١٨٠هـ) الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١١. السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله، (ت: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.

١٢. الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى، (ت: ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٣. صليبا، د. جميل، المعجم الفلسفي.

١٤. الفراهيدي، الخليل بن احمد، (ت: ١٧٠هـ) معجم العين، دار ومكتبة الهلال.

١٥. الفرزدق، همام بن غالب، ديوانه ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م.

١٦. الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى، (ت: ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٧. اللخمي، ابن هشام، (ت: ٥٧٧هـ)المدخل إلى تقويم اللسان، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٨. المبرد، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ) المقتضب، عالم الكتب. – بيروت.

١٩. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار) المعجم الوسيط ، دار الدعوة.